دور الأسعار المزرعية فى تحقيق الأمن الغذائى

د . حسن عبد الغفور العباسى
قسم الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة-جامعة القاهرة

• تقديم •

إن الأهداف الاقتصادية والإجتماعية الهامة للسياسة الاقتصادية المصرية هو إقرار وتوفير الأمن الغذائى لكافة القطاعات السكانية ، وبصفة خاصة لذوى الدخول المحدودة . وفى هذا الصدد تعمل كافة أجهزة الدولة على تعبئة الموارد الاقتصادية المتاحة بطريقة تتسق مع تلك الأهداف . وعادة ما يقوم المخططون الاقتصاديون فى الدول النامية ، والتى من بين أهدافها الاقتصادية تحقيق الأمن الغذائى ، بتوجيه وتخصيص الموارد الاقتصادية وفقا لتركيب او نمط قد يختلف مع ذلك التركيب او النمط الذى يحقق أعلى كفاية اقتصادية . ,ومؤدى ذلك أنه قد يترتب على تنفيذ برامج الأمن الغذائى تكلفة مجتمعية يتحملها الاقتصاد القومى من وجهة نظر اقتصاد الرفاهية .

وتعتبر السياسة السعرية المزرعية أحد الركائز المحددة لنمط تخصيص الموارد ومستوى تشغيلها فى القطاع الزراعى . ومن ثم فإن الأسعار المزرعية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية يمكنها التحكم فى تحديد نمط تخصيص الموارد تحقيقا لأهداف قومية مثل الأمن الغذائى .

وتستهدف هذه الدراسة إظهار دور الأسعار المزرعية فى تحقيق سياسة الأمن الغذائى فى مصر . وفى هذا الصدد فقد عرضت الدراسة الى مناقشة بعض مفاهيم الأمن الغذائى ، والأبعاد السياسية والغذائية والاقتصادية التى يتضمنها ذلك التعريف ، ثم تناولت علاقة

مشكلة الأمن الغذائى بالسياسة السعرية المزرعية والآثار المترتبة على تحريك الأسعار المزرعية فى كفاية تخصيص الموارد ، وتوزيع الدخل ، وميزان المدفوعات ، وكذا الآثار المترتبة على الاستهلاك القومى والخزانة العامة والآثار التضخمية . ثم تناولت الدراسة الانحرافات السعرية المزرعية ، وتضارب الأربحية الفردية مع نظيرتها للاقتصاد القومى لبعض المنتجات الزراعية الرئيسية ، وكذا مقارنة عائد الاقتصاد القومى بعائد الزراع فى الدورات الزراعية .

• مجال البحث وطرق الدراسة •

أبعاد سياسة الأمن الغذائى :

تتلخص مشكلة الغذاء فى مصر فى زيادة أعداد السكان بدرجة كبيرة وزيادة الدخول ، وبالتالى ارتفاع معدلات الاستهلاك على المستويين القومى والفردى ، وعدم قدرة الإنتاج المحلى على الوفاء بهذه الاحتياجات مما أدى إلى زيادة معدلات الاستيراد بدرجة كبيرة فى أعقاب سنة ١٩٧٣ حيث تضاعف حجم الواردات المنظورة خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ ، فقد زاد حجم الواردات من حوالى ٣٤٦٧ مليون دولار امريكى فى عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٦٦٧٥ مليون دولار امريكى فى عام ١٩٧٩[١] .

كما زاد استهلاك الفرد السنوى من الغذاء من حوالى ٣٧٦ كيلو جرام الى ٤٨٢ كيلو جرام خلال الفترة ١٩٥٠ / ٥١ ـ ١٩٧٤ / ٧٥ (الجويلى ١٩٨١) . وفى الحاضر فإن واردات الغذاء تمد بحوالى نصف احتياجات الإستهلاك المصرى . فالواردات القمحية تمثل حوالى ثلث الاحتياج المحلى ، وزادت نسبة واردات الغذاء إلى إجمالى الاستهلاك زيادة كبيرة ، ففى سنة ١٩٧٥ استوردت مصر حوالى ٣,٢ مليون طن قمح ، ونصف مليون طن ذرة شامية ، بينما صدرت فقط حوالى ١٥٠ ألف طن أرز . وقد تناقصت صادرات مصر من الأرز فى السنوات الأخيرة . وقد أوضحت بعض الدراسات (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ١٩٧٨) أن مصر سوف تستورد حوالى نصف احتياجاتها من الحبوب وحوالى ٨٠ ٪ من احتياجاتها من القمح خلال السنوات ١٩٧٦ ـ ٢٠٠٠ . ويوضح جدول (١) الميزان التجارى للغذاء فى مصر عام ١٩٧٥ ، وتوقع الفجوة الغذائية فى سنة ٢٠٠٠ ، حيث يتضح منه توقع زيادة الواردات من الحبوب من حوالى ٣,٥ مليون طن مترى عام ١٩٧٥

---

(١) البنك المركزى المصرى ـ ميزان المدفوعات والحساب الجارى .

جدول (١)

الميزان التجارى الغذائى فى مصر ـ صافى الواردات فى ١٩٧٥ وتوقعها لعام ٢٠٠٠ .

مجموعات الغذاء	١٩٧٥	٢٠٠٠
اجمالى الحبوب :	٣٥١٤	١٠٣٨٦
القمح	٣٤٢٧	٧٢٣٢
الذرة الشامية	٤١٨	١٦٣٩
الأرز (الابيض)	-١٥١	١٠٦٢
الدرنيات والنشويات	-٦٥	-١٠١
البقوليات	١٥١	٣٣٠
الزيوت والدهون	٢٦٥	٤٤٦
السكر	١٢١	-٣٣٥
الخضر	-١٨٥	-١١٩
الفاكهة	-١٩٥	-٣٢٥
اللحوم	٨٦	٥٢٨
الألبان ومنتجاتها	٩٧	٨٤
الأسماك	٣٩	١١٤

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٧٨) مستقبل الغذاء فى الدول النامية . الخرطوم .

إلى حوالى ١٠,٤ مليون طن عام ٢٠٠٠ . كما يتضح أيضا أن هذا التوسع فى الواردات يشرح لدرجة كبيرة زيادة قيمة واردات الحبوب والتى تؤثر بدرجة كبيرة على ميزان المدفوعات والتنمية الاقتصادية .

وسياسة الأمن الغذائى فى المدى الطويل تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى جميع المنتجات ماعدا القمح . وقد أخذت مصر خطوات عديدة لزيادة قدرتها الإنتاجية والتخزينية للغذاء ، وتقليل الواردات ، ومن هذه الخطوات تحسين أداء الأراضى الموجودة وذلك بالتعاون مع IBRD فى مشروع كبير للصرف المغطى لحل مشاكل ارتفاع مستوى الماء الأرضى ، والملوحة ، وبرامج عديدة لتحسين استخدام المياه ، وسياسات التسعير ، ومشروعات للنهوض بالثروة الحيوانية والسمكية والداجنة ، والميكنة الزراعية ، واستخدام

أنواع محسنة من التقاوى ، والأسمدة . كما تهتم باستصلاح الأراضى الجديدة وزيادة الرقعة المزروعة . ومن المستهدف استصلاح نحو ٢,٨ مليون فدان عام ٢٠٠٠ (الجويلى ١٩٨١) تنتج أساسا الفاكهة والخضر ومنتجات حيوانية ، كما تهدف الحكومة إلى تحقيق التعاون الاقتصادى العربى وذلك بالتكامل مع السودان ، وتوسيع تسهيلات تخزين الحبوب وتقليل الفاقد من التخزين .

الأبعاد السياسية والغذائية والاقتصادية فى تعريف الأمن الغذائى :

اختلفت آراء الاقتصاديين فى تعريف مفهوم الأمن الغذائى ، وقد تضاربت التعريفات والآراء حول تحديد المقصود بسياسة الأمن الغذائى ، حيث يرجع ذلك الى اختلاف النظم الاقتصادية والسياسية والمستوى الاقتصادى والاجتماعى للدول التى تنادى بهذه السياسة . وقد عرَّفه البعض على أنه سياسة الاكتفاء الذاتى ، بينما يرى البعض أنه سياسة لسد الفجوة الغذائية بين المعروض والمطلوب من السلع الغذائية اللازمة لإشباع الحاجيات الغذائية الفيزيقية للإنسان ، ويمكن تعريف الأمن الغذائى على أنه سياسة ديناميكية (نسبية فى عامل الزمن) تهدف إلى تغطية حجم الطلب على السلع الغذائية التى تحقق منفعة نهائية للإنسان إما بطريق مباشر بإنتاج هذه الأغذية بطاقات تكفى حاجيات الاستهلاك ، أو بطريق غير مباشر بإنتاج سلع غذائية للتصدير ، وتستخدم حصيلة صادراتها فى استيراد وتوفير سلع غذائية بالحجم والنوع اللذين يلائمان الطلب عند كل نقطة زمنية ، مع الأخذ فى الاعتبار العوامل غير الاقتصادية ، مثل الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية التى تضمن توفير هذه السلع بالأسعار التى تلائم دخول المستهلكين فى ظل المناخ الاقتصادى والإجتماعى والسياسى دائم التغير (خليل وخضر ١٩٧٩) .

كما يركز بعض الاقتصاديين على البعد السياسى والمقصود به مشكلة إلغاء الاعتماد على العالم الخارجى وانتهاج سياسة إحلال الواردات خاصة من السلع الغذائية الرئيسية . وفى هذا الصدد يركز كثير من الاقتصاديين فى مجال التنمية الاقتصادية على ما يسمى بمعيار " درجة الاعتماد " على العالم الخارجى ، ومحاولة تقليله بقدر الإمكان بصفة خاصة فى مجال المحاصيل الغذائية ، نظرا للمخاطر السياسية الناتجة عن الاعتماد الخارجى ، لأن ذلك من شأنه أن يزيد التبعية السياسية للدول المستوردة ويزيد تحكم الدول الموردة .

وهناك مفهوم آخر للأمن الغذائى يتناول البعد الغذائى وهو محاولة الإيفاء بحاجة السكان من الاحتياجات الغذائية الرئيسية لأن مشكلة الدول النامية ومنها مصر ليست فقط مشكلة عدم وجود كميات الغذاء اللازمة لتوفير الإشباع Under nutrition ، بل أيضا توجد

مشكلة سوء تغذية والمقصود بها مشكلة عدم حصول الإنسان على احتياجاته الضرورية من السعرات والبروتين والدهون بطريقة متوازنة تفى بالاحتياجات الغذائية التى يتطلبها الإنسان . هذا المفهوم يتضمن محاولة توفير كميات الغذاء بطريقة متوازنة تحقيقا لأبعاد التغذية والجانب الصحى .

وهناك آراء أخرى تعرف الأمن الغذائى على أنه مشكلة كفاية تخصيص الموارد المحلية من جانب ، ومراعاة مبادىء الميزة النسبية فى التجارة من جانب آخر ، وهم مجموعة الاقتصاديين المحدثين،وهذا التعريف يستند الى محاولة استغلال المتاح من الموارد المحلية بطريقة تعكس تحقيق الكفاية الاقتصادية .

ويعتقد أن مفهوم الأمن الغذائى مفهوم شامل لمعظم هذه المحاور ففيه البعد السياسى والاقتصادى والغذائى .

ارتباط برامج المعونة الأجنبية لمصر بالأمن الغذائى :

إن برامج المعونة الأجنبية تأتى لمصر من مصادر مختلفة ، بصفة خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الاوربية المشتركة ، وبعض الدول الأخرى . وتستهدف هذه البرامج توفير جزء من الاحتياجات الغذائية بعضها فى صورة هبات ، والبعض الآخر على شكل قروض ميسرة السداد . ومن أهم هذه البرامج برنامج المعونة الأمريكية PL-480 والذى يختص بإعطاء الدعم فى صورة هبات من القمح والدقيق والزبد واللحوم لبعض الدول النامية . ولهذه البرامج أبعاد سياسية واضحة ، فقد قامت بعض الدراسات باستعراض آثار هذه البرامج على اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر ، وتبين أن برنامج المعونة الأمريكى ليس بالضرورة أن يكون مفيدا لاقتصاديات هذه الدول ، وأن هناك آثارا تضخمية وآثارا على زيادة الاستهلاك ، وانحراف كفاية تخصيص الموارد فى انتاج السلع ومثل هذه الآثار تكون مصاحبة للمعونة (شلبى ١٩٦٩) .

علاقة مشكلة الأمن الغذائى بالسياسة السعرية المزرعية :

السياسة السعرية المزرعية من الوجهة المؤسسية :

يمكن أن تتدخل الحكومات فى تحديد الحوافز السعرية فى القطاع الزراعى بثلاث طرق مختلفة من وجهة نظر Schultz (١٩٧٨) ، أولها أن تطبق الحكومات سياسه اقتصادية محايدة تستهدف تقرير الأسعار الظلية للمنتجات الزراعية ، فى حين تستهدف الطريقة

الثانية إعطاء أسعار للمنتجات الزراعية تقل عن نظيرتها الظلّية كوسيلة لفرض الضرائب غير المباشرة على القطاع الزراعى من خلال جهاز الثمن ، فى حين تستهدف الطريقة الثالثة تحديد الأسعار المزرعية عند مستويات تربو على نظيرتها الظلية ، وعادة ما يكون ذلك فى الدول المتقدمة المحققة لفائض اقتصادى .

وتعتبر الزراعة المصرية نموذجا مثاليا للتدخل الحكومى فى تحديد الأسعار المزرعية ، رغم أن أهداف ذلك التدخل وأساليبه ودرجته ومستوياته تختلف من محصول إلى آخر . وقد بدأ التدخل الحكومى فى تحديد الأسعار فى أوائل الثلاثينات ، إلا أن فلسفة التدخل الحكومى فى أوائل الستينات (اكرام ١٩٨٠) قد توجهت إلى استخدام القطاع الزراعى كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية ، ففى عام ١٩٦١ تم تأميم تجارة القطن وزاد التدخل الحكومى فى وضع أسعار وحصص توريد إجبارية وبصفة خاصة على المحاصيل التصديرية وتم إنشاء القطاع العام وزاد التركيز على أهمية دور الدولة فى كل من القطاعين الزراعى والصناعى .

وتحدد الأسعار المزرعية لمعظم المحاصيل الزراعية فى مصر عند مستويات منخفضة نسبيا بالمقارنة بنظيرتها الظلية(٢) . ويعتبر ذلك بمثابة ضرائب غير مباشرة على القطاع الزراعى من خلال الفائض الاقتصادى الذى ينتقل إلى خارج القطاع الزراعى إلى غيره من قطاعات البنيان الاقتصادى . وتتبع طريقة التسعير على أساس تكلفة الانتاج Full cost pricing والتى تركز على جانب العرض فقط ولا تعطى أى اهتمام لجانب الطلب فى تحديد السعر .

وأسعار المدخلات والمخرجات تحدد فى سوقين ، أولهما الأسعار المتداولة والتى تعكس قوى العرض والطلب داخل القرية ، والسعر الآخر هو سعر التوريد الجبرى الذى يشترى به بنك التسليف المحاصيل ويدفع المدخلات بدلا من الحكومة . وخلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ كان محصول القطن كله ، ٢٧ ٪ من محصول القمح ، ٦٦ ٪ من محصول الأرز ، ٥٧ ٪ من البصل فى المتوسط توزع عند أسعار محددة بواسطة الحكومة (خضر ١٩٨١) ، وقد اتسعت القائمة لتشمل محاصيل أخرى مثل السمسم ، والفول السودانى ، والفول ، والعدس ، وفى عام ١٩٧٧ ألغيت حصة توريد القمح ، وبالتالى فإن الزراع قد زادوا الرقعة المزروعة استجابة لزيادة السعر ، وتحاول الحكومة التدخل جزئيا من خلال النظام السعرى بأن تدفع بعض الدعم المباشر وغير المباشر للزراع . فتعطى دعماً مباشراً لمقاومة الآفات

---

(٢) يتم التسعير عن طريق لجنة عليا تتبع مجلس الوزراء ، وتضم وزارة المالية والاقتصاد ، والصناعة ، والتخطيط ، والتموين ، والزراعة .

جدول (٢)

الدعم الحكومى للقطاع الزراعى ١٩٧٨ ـ ١٩٨١

(مليون جنيه مصرى)

الدعم	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
اولاً : دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى :				
دعم الإنتاج المحلى من السماد	١٥,٢٦٩	١٩,٤٩١	٤٤,٨١٩	٥٦,٤١٢
موازنة أسعار الأسمدة المحلية	١٦,٥٠٠	—	١٢,٣٠٠	٨,٨٠٥
موازنة أسعار الأسمدة المستوردة	—	٤٢,٥٦٨	٣٣,٠٣١	٣٦,٠٤٩
عمولة الشركات المستوردة للأسمدة	٠.٢٤٢	٠,٢٢٣	٠,١٤٤	٠,٠٧٢
إعانة منتجى قصب السكر	٠,٩٠٠	١,٠٠٠	٠,٩٩٣	١,٤٤٧
المجمـــوع	٣٢,٩١١	٦٣,٢٨٢	٩١,٢٨٧	١٠٢,٧٨٥
ثانياً : عمليات مقاومة الآفات :				
القطـــن	٢٩,٣٧٩	٣٠,٦٠٠	٤٨,٤٠٠	٤٧,٢٠٠
الأرز	—	—	٢,١٠٠	٠,٩٧٥
البصـــل	٠,٠٣٠	٠,٠٣٠	٠,٠١٥	٠,٠١٥
أخرى (شاملة فول الصويا)	٠,٠٢٨	٠,٠٢٨	٠,٠٥٣	١,١٠١
المجمـــوع	٢٩,٤٣٧	٣٠,٦٥٨	٥٠,٥٦٨	٤٩,٢٩١
ثالثاً : دعم المشروعات الزراعية :				
التقاوى المنتقاة	١,٣٠٠	١,٣٠٠	١,٣٠٠	١,٦٠٠
الإرشاد الزراعى	٠,٢٩٠	٠,٢٩٠	٠,٢٩٠	٠,٢٩٠
أخـرى	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠
المجمـــوع	١,٦١٠	١,٦١٠	١,٦١٠	١,٩١٠
رابعاً : مشروعات التمويل :				
نقل الجبس الزراعى	٠,٧٠٠	٠,٧٠٠	١,٠٠٠	١,٢٥٠
اخـرى	٠,١٣٠	٠,١٣٠	٠,٣٩٣	٠,٤٢٣
المجمـــوع	٠,٨٣٠	٠,٨٣٠	١,٣٩٣	١,٦٧٣
الإجمـالى	٦٤,٧٨٨	٩٦,٣٨٠	١٤٤,٨٥٨	١٥٥,٦٥٩
الرقم القياسى	١٠٠	١٤٩	٢٢٤	٢٤٠

المصدر : وزارة الزراعة ، قسم التسويق الداخلى .

والتسميد ، وتحسين التقاوى ، والأعلاف وغيرها من البنود . وتعطى أنواعا أخرى من الدعم غير المباشر للزراع باستيراد بعض المدخلات عند سعر صرف مدعم نسبيا . ويبين جدول (٢) أربع مجموعات خاصة بدعم القطاع الزراعى خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ . وهذه المجموعات هى دعم المدخلات ، وعمليات مقاومة الآفات ، ودعم المشروعات الزراعية ، ومشروعات التسميد . والمجموعتان الاولى والثانية يمثلان حوالى ٩٦ - ٩٨ ٪ من الدعم الحكومى للقطاع الزراعى خلال تلك الفترة ، والحكومة لا تدفع دعما مباشرا للميكنة ولكن سعر الفائدة المنخفض على القروض التى يأخذها الزراع لشراء الآلات تمثل أيضا نوعا من الدعم .

الآثار المترتبة على تحريك الأسعار المزرعية :

من الوجهة النظرية يترتب على تحديد مستويات معينة لأسعار السلع والموارد فى القطاع الزراعى مجموعة من الآثار المتعلقة بالكفاية الاقتصادية فى تخصيص الموارد من ناحية ، وآثار أخرى على توزيع الدخل القومى بين القطاع الزراعى وغيره من قطاعات الاقتصاد القومى من ناحية ، وفى داخل القطاع الزراعى بين منتجى المحاصيل التى تتدخل الحكومة فى إنتاجها وتسويقها مثل القطن والأرز ، وغيرهم من منتجى المحاصيل التى يقل التدخل الحكومى فيها مثل محاصيل الخضر والفاكهة وبعض الأعلاف الخضراء . وتعتبر هذه الآثار وهى الكفاية الاقتصادية وعدالة التوزيع أهم الآثار المترتبة على اتباع سياسة سعرية مزرعية معينة ، إلا أن هناك مجموعة من الآثار الأخرى للسياسة المزرعية مثل أثرها على عوائد الخزانة العامة للدولة فى صورة الفائض الاقتصادى المحقق من تحديد أسعار السلع الزراعية عند مستويات تقل عن نظيرتها التصديرية أو عن طريق سياسة الدعم الذى تمنحه الدولة على بعض المدخلات الزراعية بصورة مباشرة وغير مباشرة . وكذلك آثار الأسعار على مستوى الاستهلاك القومى من بعض السلع وعلى ميزان المدفوعات وعلى معدلات التضخم من جانبى العرض والطلب المترتب على سياسة سعرية مزرعية معينة .

دور السياسة السعرية المزرعية فى تحقيق الأمن الغذائى :

فى ضوء النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية تعتبر الاسعار الناتجة عن قوى سوقية هى المؤشرات الأساسية فى توجيه الموارد الاقتصادية إلى أوجه الاستخدامات المحققة لاعلى عائد ، إلا أن الافتراض المسبق وراء هذا التحليل هو ضرورة وجود أسواق تنافسية أو أقرب ماتكون إلى التنافسية ، إلا أن تحت ظروف الانحرافات السعرية المترتبة على التدخل الحكومى فى تحديد الأسعار فإنه لايمكن ضمان تحقيق الكفاية الاقتصادية بالاعتماد على الأسعار السوقية .

ولما كان الفكر الاقتصادى الحديث ـ كما سبق الإشارة ـ يتناول مفهوم الأمن الغذائى من منطلق الكفاية الاقتصادية فى تخصيص الموارد وتطبيق مبادىء الميزة النسبية فى التجارة ، وهى العناصر الأساسية لتحقيق الأمن الغذائى ، فإن إيجاد سياسة مزرعية متوازنة (Scobie ١٩٨١) تنظر إلى المدخلات والمخرجات من وجهة نظر شمولية تعكس وليس بالضرورة تساوى الأسعار الظلية للمنتجات والمدخلات الزراعية ، وعلاقتها النسبية فى ضوء التفضيل المجتمعى لتلك السلع والموارد لتعتبر ركيزة أساسية فى تحقيق سياسة الأمن الغذائى(٣) .

الانحرافات السعرية المزرعية وتضارب أربحية الفرد مع نظيرتها الاقتصاد القومى :

يتوقف صافى العائد للزراع على عدة عوامل أهمها الأسعار المزرعية لكل من النواتج الرئيسية والثانوية ، وكذلك المدخلات والتى يتم تحديدها بواسطة الدولة خاصة بالنسبة للمحاصيل الأساسية ، كما يعتبر صافى عائد الزراع من المحاصيل البديلة من العوامل الرئيسية فى تحديد الحافز للزراع من إنتاج هذه المحاصيل . وتتدخل الدولة فى وضع الكثير من القيود والمحددات التشريعية سواء بالنسبة للتركيب المحصولى أو الرقعة المزروعة من المحاصيل الرئيسية وبعض المحددات التسويقية مثل حصص التوريد الإجبارى من بعض المحاصيل ، إلا أن بعض الزراع لا يلتزمون بهذه المحددات ويقومون بزراعة المحاصيل الأكثر عائدا لهم .

ويتوقف صافى العائد للاقتصاد القومى بصفة أساسية على الأسعار العالمية ، وتعنى أسعار الصادرات من المحاصيل التصديرية أو أسعار الواردات من المحاصيل التى كان سيتم استيرادها لو لم يكفى الإنتاج المحلى لتغطية الطلب عليها . ويحدد صافى العائد للاقتصاد القومى اولويات المحاصيل التى يتوسع فى انتاجها حتى يتحقق عائد كبير للاقتصاد القومى على حساب المحاصيل التى تحقق عائداً أقل نسبيا . وينبغى عند تسعير المنتجات الزراعية زيادة حافز المنتجين برفع الأسعار المزرعية لمنتجاتهم وبصفة خاصة بالنسبة للحاصلات التى تعطى عائدا أكبر للاقتصاد القومى .

الأربحية الفردية للمنتجات الزراعية الرئيسية :

يوضح جدول (٣) مقارنة صافى العائد للزراع عام ١٩٨٠ فى ثلاث عشرة دورة

---

(٣) يقرر جون ميلر فى معهد أبحاث الأغذية الدولى إن الأمن الغذائى كاصطلاح يتساوى او يتعادل مع اصطلاح البنيان الاقتصادى القومى .

جدول (٣)

ترتيب الدورات حسب صافى العائد للزراع عام ١٩٨٠

الترتيب	الـــــدورة	صافى العائد للزراع بالجنيه
١	برسيم تحريش ، ثم بطاطس ، ثم ذرة شامى نيلى	٢٥٣,١١
٢	بطاطس نيلى ، ثم قطن	٢٤٥,٨٧
٣	برسيم مستديم ، ثم ذرة شامى	١٧٧,٢٠
٤	برسيم تحريش ، ثم قطن	١٤٧,٣٣
٥	قمح ، ثم ذرة شامى	١٣٣,٥٥
٦	فول ، ثم ذرة شامى	١٣٣,٤٠
٧	برسيم مستديم ، ثم أرز	١١٨,٤٣
٨	برسيم تحريش ، ثم فول صويا ، ثم ذرة شامى نيلى	١١٥,٥٠
٩	بصل ، ثم ذرة شامى	١٠٠,٠٥
١٠	عدس ، ثم ذرة شامى	٨٩,٨٠
١١	قمح ، ثم أرز	٧٤,٧٨
١٢	فول ، ثم أرز	٧٤,٦٣
١٣	قصب السكر	٥٨,٨٦

المصدر : وزارة الزراعة ، وكالة الوزارة لشئون الإقتصاد الزراعى والإحصاء ، قسم الإحصاء الزراعى .

زراعية محسوبة على أساس الأسعار المزرعية ومنها يتبين أن أعلى صافى عائد للزراع هو دورة البرسيم التحريش ، والبطاطس الصيفى ، ثم الذرة الشامى النيلى ويقدر بنحو ٢٥٣ جنيهاً للفدان ، تليها دورة البطاطس النيلى والقطن ويقدر صافى عائدها بحوالى ٢٤٥ جنيها للفدان . ويتبين أن دورة قصب السكر هى أقل الدورات أربحية للزراع حيث يقدر العائد بحوالى ٥٩ جنيها للفدان . كما أن دورات الفول ثم الأرز ، والقمح ثم الأرز ، والعدس ثم الذرة الشامى تعتبر من أقل الدورات الزراعية أربحية للزراع حيث يتراوح صافى العائد ما بين ٧٤ إلى ٩٠ جنيها للفدان .

الأربحية للاقتصاد القومى للمنتجات الزراعية الرئيسية :

تستخدم الأسعار العالمية فى حساب صافى العائد للاقتصاد القومى لمجموعة من الدورات الزراعية البديلة حيث تعكس الأسعار العالمية التصديرية القيمة الحقيقية للسلع التى يتم تصديرها فعلا وتلك التصديرية التى يتم استهلاكها محليا ، كما تعكس الأسعار الاستيرادية القيمة الحقيقية للسلع التى يتم استيرادها فعلا وتلك التى تحل محل الواردات . ويركز التحليل على احتساب الأسعار الظلية لأهم الناتجات الزراعية وبعض المدخلات مثل الأسمدة والمبيدات . ويوضح جدول (٤) ترتيب الدورات حسب صافى عائد الاقتصاد القومى عام ١٩٨٠ ، حيث يتبين أن دورة البصل ثم الذرة الشامى تعطى أعلى عائد صاف

جدول (٤)

ترتيب الدورات حسب صافى عائد الإقتصاد القومى ١٩٨٠

الترتيب	الـــــدورات	صافى عائد الإقتصاد القومى بالجنيه
١	بصل ، ثم ذرة شامى	١٣٢٩,٥١
٢	برسيم تحريش ، ثم بطاطس صيفى ، ثم ذرة شامى نيلى	١٠٥٠,٦٧
٣	بطاطس نيلى ، ثم قطن	١٠٠٢,٩٤
٤	قصب السكر	٧٣٧,٠٥
٥	برسيم تحريش ، ثم قطن	٦٤٥,١٦
٦	برسيم تحريش ، ثم فول صويا ، ثم ذرة شامى نيلى	٤٠٨,١٠
٧	قمح ، ثم ذرة شامى	٣٧٧,١٥
٨	فول ، ثم ذرة شامى	٣٤٩,٦٧
٩	برسيم مستديم ، ثم ذرة شامى	٣٣٨,١٤
١٠	عدس ، ثم ذرة شامى	٢٨٤,٦٣
١١	قمح ، ثم أرز	٢٠٨,٨٣
١٢	فول ، ثم أرز	١٨١,٣٥
١٣	برسيم مستديم ، ثم أرز	١٦٩,٨٢

المصدر : وزارة الزراعة ، وكالة الوزارة لشئون الإقتصاد الزراعى والإحصاء ، قسم الإحصاء الزراعى .

للاقتصاد القومى حيث يقدر بحوالى ١٣٣٠ جنيها للفدان ، يليها الدورات التى تدخل فيها زراعة الخضر حيث بلغ صافى العائد لدورة البرسيم التحريش ، ثم البطاطس الصيفى ، والذرة الشامى النيلى حوالى ١٠٥١ جنيها ، فى حين بلغ فى دورة البطاطس النيلى ثم القطن حوالى ١٠٠٣ جنيهات للفدان . وتتدرج باقى الدورات نزولا وتعتبر دورة البرسيم المستديم ثم الأرز أقل الدورات عائدا بالنسبة للاقتصاد القومى عام ١٩٨٠ .

وبمقارنة عائد الاقتصاد القومى بالعائد للزراع من الدورات الزراعية البديلة يتضح أن نمط صافى عائد الاقتصاد القومى يختلف جوهريا عن نظيره بالنسبة للزراع ، حيث تبين أن الإسهام النسبى لهذه الدورات فى تكوين الدخل القومى ، وهو مايهم راسم السياسة ، يختلف كثيرا عن أربحية الزراع ، والتى تبنى عليها قراراتهم الإنتاجية . كما يتضح أن الأسعار المزرعية للمحاصيل المزرعية المختلفة تقل كثيرا عن الأسعار العالمية لمعظم الحاصلات ، وأن الفجوة بينهما تختلف من محصول لآخر ، وتؤدى هذه الفجوة بين الأسعار العالمية والمزرعية الى هجرة الموارد من القطاع الزراعى إلى القطاعات الأخرى فى الاقتصاد القومى ، ويمكن اعتبار هذا الفائض الاقتصادى نوعا من الضرائب غير المباشرة على القطاع الزراعى .

ويبين جدول (٥) ترتيب الدورات الزراعية حسب نسبة صافى عائد كل منهما للاقتصاد القومى والزراع ، حيث يتضح أن دورة البصل ثم الذرة الشامى تحتل المركز الأول ، يليها دورة قصب السكر . وتعتبر دورة البرسيم المستديم ثم الأرز هى الدورة الدنيا من حيث الترتيب .

الفائض الاقتصادى والمعدل الأمثل للحماية :

وبالنسبة للفائض الاقتصادى وهو الفرق بين صافى العائد للاقتصاد القومى وصافى العائد للزراع ، والذى ينتقل من القطاع الزراعى الى باقى القطاعات الأخرى ، فإن الدورات الثلاث عشرة تنقسم وفقا لمعيار الفائض الاقتصادى إلى ثلاث مجموعات . وتضم المجموعة الأولى أعلى دورات تعطى فائضا اقتصاديا وهى دورات البصل ثم الذرة الشامى ، ودورة قصب السكر ، ودورات الخضر حيث يتضح من جدول (٥) أن قيمة الفائض الاقتصادى لهذه الدورات يتراوح بين حوالى ٦٧٨ ـ ١٢٢٩ جنيها . وتضم المجموعة الثانية دورات البرسيم التحريش ثم القطن ، والبرسيم التحريش ثم فول الصويا والذرة الشامى النيلى ، ودورة القمح ثم الذرة الشامى، ودورة الفول ثم الذرة الشامى . وتتراوح قيمة الفائض الاقتصادى لهذه الدورات حوالى ٢١٦ ـ ٤٩٨ جنيها للفدان . أما المجموعة الثالثة

جدول (٥)

الفائض الاقتصادى ونسبة العائد للاقتصاد القومى للدورات المختلفة عام ١٩٨٠

الترتيب	الدورة	صافى العائد للزراع جنيه (١)	صافى العائد للاقتصاد القومى جنيه (٢)	(٢) / (١)	الفائض الاقتصادى
١	بصل + ذرة شامية	١٠٠,٥٠	١٣٢٩,٥١	١٣,٨٢	٢٢٩,٠١
٢	قصب السكر	٥٨,٨٦	٧٣٧,٠٥	١٢,٥٨	٦٧٨,١٩
٣	برسيم تحريش + قطن	١٤٧,٣٣	٦٤٥,١٦	٤,٣٨	٤٩٧,٨٣
٤	برسيم تحريش + بطاطس صيفى + ذرة شامى نيلى	٢٥٣,١١	١٠٥٠,٦٧	٤,١٥	٧٩٧,٥٦
٥	بطاطس نيلى + قطن	٢٤٥,٨٧	١٠٠٢,٩٤	٤,٠٨	٧٥٧,٠٧
٦	قمح + ارز	٧٤,٧٨	٢٠٨,٨٣	٣,٧٥	١٣٤,٠٥
٧	برسيم تحريش + فول صويا + ذرة شامى نيلى	١١٥,٥٠	٤٠٨,١٠	٣,٥٣	٢٩٢,٦٠
٨	عدس + ذرة شامى	٨٩,٨٠	٢٨٤,٦٣	٣,١٧	١٩٤,٨٣
٩	قمح + ذرة شامى	١٣٣,٥٥	٣٧٧,١٥	٢,٨٢	٢٤٣,٦٠
١٠	فول + ذرة شامى	١٣٣,٤٠	٣٤٩,٦٧	٢,٦٢	٢١٦,٢٧
١١	فول + ارز	٧٤,٦٣	١٨١,٣٥	٢,٤٢	١٦٠,٧٢
١٢	برسيم مستديم + ذرة شامى	١٧٧,٢٠	٣٣٨,١٤	١,٩١	١٦٠,٩٤
١٣	برسيم مستديم + ارز	١١٨,٤٣	١٦٩,٨٢	١,٤٣	٥١,٣٩

— ترتيب الدورة حسب نسبة صافى عائد الاقتصاد القومى / صافى عائد الزراع ، وهى مقياس تقريبى للمعدل الاسمى للحماية Nominal rate of protection .

المصدر : وزارة الزراعة ، وكالة الوزارة لشئون الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، قسم الاحصاء الزراعى .

وتضم دورات العدس ثم الذرة الشامى ، ودورة البرسيم المستديم ثم الذرة الشامى ، ودورة القمح ثم الأرز ، ودورة الفول ثم الأرز ، ودورة البرسيم المستديم ثم الأرز ، وتبلغ قيمة الفائض الاقتصادى لهذه المجموعة حوالى ٥١ ـ ١٩٥ جنيها للفدان .

• الملخص •

استهدف البحث إظهار دور الأسعار المزرعية فى تحقيق سياسة الأمن الغذائى فى مصر . ومن ثم تناول بالتحليل مفاهيم الأمن الغذائى وابعاده السياسية والغذائية والاقتصادية . كما أوضح علاقة الأمن الغذائى بالسياسة السعرية المزرعية ، والآثار المترتبة على تحريك الأسعار المزرعية فى كفاية تخصيص الموارد ، وتوزيع الدخل ، وميزان

المدفوعات ، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على الاستهلاك القومى والخزانة العامة والآثار التضخمية .

وتناول البحث أيضا بالدراسة الانحرافات السعرية المزرعية ، وتضارب الأربحية الفردية مع نظيرتها للاقتصاد القومى لبعض المنتجات الزراعية الرئيسية ولبعض الدورات الزراعية البديلة .

وتبين من الدراسة أن الأسعار المزرعية لمعظم المحاصيل الزراعية فى مصر تحدد عند مستويات منخفضة نسبيا بالمقارنة بنظيرتها الظلية مما يمثل ضرائب غير مباشرة على القطاع الزراعى . وبمقارنة عائد الاقتصاد القومى بالعائد الذى يتحصل عليه الزراع من الدورات الزراعية البديلة اتضح وجود فجوة بين الأسعار العالمية والمزرعية مما يؤدى إلى هجرة الموارد من القطاع الزراعى إلى قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى .

• المراجع •

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٧٨) مستقبل الغذاء فى الدول العربية . الخرطوم .

(٢) خليل ، ا . س . ، ح . ع . خضر (١٩٧٩) البيانات الاحصائية الاساسية لدراسة الأمن الغذائى فى مجال اللحوم . مجلة الجمعية الاحصائية المصرية .

3. Ikram, Khalid. 1980. Egypt economic management in a period of transition, a World Bank economic report. John Hopkins University Press, Baltimore.
4. Kheder, H.A. 1981. Choice of technique under price distortions, the a case of a joepardized agricultural sector. ADS Project, Policy Workshop on Mechanization and Migration.
5. Scobie, G.M. 1981. Government policy and food imports, the case of wheat in Egypt. Internal. Food Policy Res. Inst.
6. Schultz, T.W. (ed.) 1978. Constrains on agricultural production, distortions of agricultural incentives. Indiana University Press, Bloomington.
7. Shalaby, Farouk. 1969. Production consumption and trade effects of the PL-480 programs on developing countries. Unpublished Dissertation.